

توصيات السياسة التي أبرزها الاجتماع

السابع عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر

تم عقد جلسة مناقشة حول السياسات خلال الاجتماع السابع عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر (PAWG). توصلت مجموعة العمل إلى بعض توصيات السياسات الملموسة للتخفيف من الآثار السلبية لكوفيد-19 على التفاوت وعدم المساواة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في منظمة التعاون الإسلامي وتقريب السياسات بين الدول الأعضاء في هذا المجال الهام. تم تحديد توصيات السياسات الواردة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية لتقرير البحث بعنوان "كوفيد-19 وآثاره السلبية على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" والذي تم إعداده لإثراء المناقشات خلال الاجتماع.

توصيات السياسة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات القدرات المؤسسية العالية:

توصية السياسة الأولى: الحد من الأضرار الاقتصادية للوباء من خلال تطبيق عمليات الإغلاق شبه المستهدفة مع تتبع الاتصال وبرامج الاختبار بدلاً من الإغلاق الكامل

الأساس المنطقي: على الرغم من أهمية وظيفة الإشارات المهمة في هذا المجال، فإن الراجح أن عمليات الإغلاق العامة لن تكون مستدامة. فعمليات الإغلاق أداة مهمة للإشارة إلى خطورة الأزمة الصحية للسكان. ومع ذلك، فإنه بعد عمليات الإغلاق الصارمة التي فرضت في المراحل الأولى من الوباء، كان العديد من البلدان مضطراً لإعادة فتح أبوابها قبل احتواء الفيروس، مما أدى إلى أضرار اقتصادية كبيرة، وأحياناً نتائج صحية مخيبة للآمال. فالظروف المعيشية يمكن أن تضعف بين الأجيال الالتزام بالتباعد الاجتماعي. وتشكل الأحياء المزدحمة وتقارب المساكن أيضاً تحديات أمام تنفيذ تدابير الصحة العامة.

واستخدام عمليات الإغلاق شبه المستهدفة التي تتكون من تقييد تحركات الأفراد المصابين إلى جانب برنامج الاختبار، يمكن أن تؤدي إلى منع ركود الاقتصاد. ويمكن أن يكون تتبع الاتصال بين الناس بمثابة أداة أولية قبل الاختبار. وعندما تكون الاختبارات نادرة، يصبح تتبع الاتصال أكثر قيمة. وكذلك مطالبة الأشخاص الضعفاء، مثل كبار السن وذوي الظروف الصحية الموجودة مسبقاً، بالبقاء في المنزل؛ يمكن أن يكون بمثابة إغلاق مستهدف أقل تكلفة.

توصية السياسة الثانية: تطوير استراتيجيات سلامة الغذاء، وتعزيز تدخلات المساعدة الاجتماعية، وإعانات البطالة، وإيجاد سياسات فرص عمل بديلة بهدف التخفيف من حدة الفقر، وخاصة الفقر الناجم عن فقدان الوظائف أثناء الوباء.

الأساس المنطقي: يمكن أن يؤدي تزايد الفقر إلى تدهور رفاهية الملايين من الناس. إلى جانب فقدان الوظائف الذي يؤثر بشكل أكبر على الفئات الضعيفة، تزداد نسبة الفقراء في العديد من البلدان ويمثل تحدياً متزايداً.

يمكن أن تكون قواعد البيانات على الإنترنت بمثابة أدوات مفيدة لتوزيع المساعدات الاجتماعية بشكل فعال، وتطوير استراتيجيات سلامة الأغذية للحد من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، مع التركيز على الفئات الأكثر تضرراً وضعفاً.

يمكن أن يساعد توظيف سياسات الاحتفاظ بالوظائف والوظائف في تسهيل التكيف مع التأثيرات الأكثر ديمومة لصدمة كوفيد-19 على سوق العمل. وبالنسبة للبلدان التي لديها عدد أكبر من العمال غير الرسميين، فإن عدم اقتصار تقديم إعانات البطالة على العمال الرسميين، وتقديمها للعمال غير الرسميين قدر الإمكان للتخفيف من نقص التأمين في القطاع غير الرسمي، يمكن أن يكون خياراً مناسباً للسياسات العامة.

توصية السياسة الثالثة: الحد من خسائر التعلم لمنع التفاوتات الحالية من خلال إبقاء تعليق الفصول وجهاً لوجه عند الحد الأدنى المقبول، وتطبيق نماذج التعليم المختلط وإدخال طرق مبتكرة لتعزيز التعلم الذاتي.

الأساس المنطقي: يمكن كسر التوازن اللطيف بين نتائج الصحة والتعليم لصالح النتائج الصحية. كان هذا بسبب مخاوف الجمهور من أن تصبح المدارس حاضنات للفيروس، مما يتسبب في إصابة الأطفال أولاً ثم أفراد الأسرة الآخرين. فلا شك بأن الأطفال هم أهم جزء في المجتمع من حيث مستقبله ويجب حماية صحة الأطفال. ومع ذلك، فقد زادت خسائر التعلم بشكل كبير في الأشهر

الثمانية عشر الماضية، ولديها القدرة على تقويض مكاسب أطفال اليوم مدى الحياة، وتفاقم عدم المساواة القائمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعيب المطول عن المدرسة له العديد من الآثار السلبية على النمو النفسي والاجتماعي للأطفال، ويزيد من مخاطر المتسربين من الزواج المبكر أو عمالة أطفال.

يمكن الحفاظ على إغلاق المدارس عند الحد الأدنى المقبول من خلال اتخاذ الاحتياطات اللازمة (ارتداء الأقنعة، وتقلص أعداد الطلاب في الصفوف، والفصول الدراسية جيدة التهوية، وما إلى ذلك) لاحتواء انتشار الفيروس في المدارس. ويمكن النظر في فرص التعليم الهجين مثل وجهاً لوجه جزئياً وعن بعد جزئياً. وهذا يتطلب تعزيز البنية التحتية للتعليم عن بعد، وكذلك اقتناء مواد التعليم عن بعد، وتطوير البرامج.

توصيات السياسة للدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

توصية السياسة الأولى: نشر الوعي بأهمية الإجراءات والاستفادة من نظم المعلومات لضمان التنفيذ الفعال لإجراءات الصحة العامة

الأساس المنطقي: يمكن أن تؤدي أوجه القصور في تنفيذ تدابير الصحة العامة إلى تقويض جهود احتواء انتشار الفيروس. وهذا من شأنه أن يزيد من عدد حالات الموت، ويسبب في ظهور أنواع جديدة من الفيروس، ويطيل الوباء، ويزيد من تفاقم عدم المساواة القائم.

وكذلك رفع مستوى الوعي بأهمية تدابير الوقاية من كوفيد-19 كارتداء أقنعة الوجه، وتوفير أقنعة قماشية مجانية / منخفضة التكلفة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة استخدام القناع بشكل كبير. والتواصل الفعال مع الجمهور مطلوب لضمان أقصى قدر من الالتزام بالقواعد واللوائح.

ووضع خطة وطنية من أجل اللقاح ونشره، واستخدام أنظمة المعلومات بشكل فعال في مراقبة تطورات فيروس كورونا، والتنقل والاتصال؛ من شأنه أن يحسن الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية.

توصية السياسة الثانية: ضمان المساواة في الوصول إلى التعليم والتوظيف والمرافق الصحية وخاصة من قبل النساء والشباب والعمال غير المهرة، من خلال الاستفادة من قواعد البيانات عبر الإنترنت، وسياسات خلق فرص توظيف، وإعانات البطالة،

الأساس المنطقي: على الرغم من أن حصيلة الوفيات الناجمة عن فيروس كوفيد-19 في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي كانت أقل حدة من العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة، فإن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للوباء قد تكون باهظة بسبب عدم المساواة القائمة. إن عدم المساواة في الحصول على التعليم والتوظيف والمرافق الصحية وخاصة من قبل النساء والشباب والعمال غير المتخصصين يشكل مخاطر واسعة النطاق.

إن تطوير قواعد البيانات على الإنترنت، واستخدامها يمكن أن يساهم بشكل فعال في توزيع المساعدات الاجتماعية وتطوير استراتيجيات سلامة الأغذية، للحد من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، من خلال التركيز على الفئات الأكثر تضرراً وضعفاً بما في ذلك النساء وكبار السن والعمال غير المتخصصين أو أولئك الذين فقدوا وظائفهم.

إن توظيف سياسات الاحتفاظ بالوظائف وخلق فرص العمل التي تركز على الشباب والعمال غير المهرة يمكن أن يساعد هذه المجموعات على الانخراط في سوق العمل. وبالنسبة للبلدان التي لديها عدد أكبر من العمال غير الرسميين، فإن عدم اقتصار تقديم إعانات / مزايا البطالة على العمال الرسميين، وتقديمها للعمال غير الرسميين قدر الإمكان للتخفيف من نقص التأمين في القطاع غير الرسمي، يمكن أن يكون خياراً مناسباً للسياسات العامة.

توصية السياسة الثالثة: سد فجوات التعلم من خلال البرامج التعليمية العلاجية

الأساس المنطقي: يمكن أن تصل خسائر التعلم للأطفال والشباب إلى مستويات تنذر بالخطر. إذا استمرت هذه الخسائر في المستقبل، فإن الاختلافات في مستويات المعيشة بين البلدان والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان ستزداد؛ سواء إلى حد كبير. بعبارة أخرى، يمكن أن تؤدي الصدمات غير المتكافئة التي يتعرض لها التعليم إلى زيادة تفاقم عدم المساواة في الدخل على امتداد عدة أبعاد.

يمكن تعويض خسائر التعليم من خلال فرص التعليم المختلط وجها لوجه بشكل جزئي وعن بعد بشكل جزئي. وهذا يتطلب تعزيز البنية التحتية للتعليم عن بعد، وكذلك اقتناء مواد التعليم عن بعد، وتطوير البرامج. يجب أن يكون استخدام الحلول المصممة على أساس الاحتياجات والمصممة من قبل السلطات المحلية عند الاقتضاء والملائمة خياراً سياسياً.

توصية السياسة الرابعة: التخفيف من الاختلالات الاقتصادية الداخلية التي يمكن أن تعطل النمو من خلال تنفيذ الإجراءات المالية المرنة

الأساس المنطقي: فزيادة الاختلالات الداخلية يمكن أن تعطل النمو. قد تكون الأفاق المالية شحيحة، لأن الحوافز المقدمة أثناء الوباء قد تؤدي إلى تفاقم الميزانية في المستقبل إذا تم تحقيق الالتزامات الطارئة. وتشمل الاختلالات الداخلية الأخرى (1) انخفاض القدرة المالية، (2) عبء الديون، (3) انخفاض التحويلات، (4) انخفاض الإيرادات الضريبية، (5) نقاط الضعف المالية الحالية، (6) الممارسات المالية غير الشفافة.

يمكن تطبيق مجموعة من التدابير المالية المباشرة المستهدفة، وإعادة جدولة الديون، والتأجيل المؤقت للضرائب، والسياسات النقدية المتساهلة، والسياسات التنظيمية الأخرى لتحقيق الانتعاش.

يجب تحسين الشفافية والمساءلة في الكيانات العامة للحد من نقاط الضعف المالية. ويشمل ذلك تعزيز الآليات لتعزيز الرقابة على الالتزامات الطارئة، ومتطلبات إعداد التقارير الرسمية القائمة على قواعد المؤسسات التابعة للدولة، وجمع البيانات ذات الصلة لتحليل المخاطر المالية، ووضع معايير واضحة (بناءً على تقييمات مخاطر الائتمان) لإصدار الضمانات.

علاوة على ذلك، يمكن تقديم الدعم المالي في الوقت المناسب والمستهدف والمؤقت لحماية الأسر ذات المعيشة الضعيفة والتخفيف من خسائر العمالة.

توصية السياسة الخامسة: زيادة نطاق وقدرة برامج الحماية والمساعدة الاجتماعية من خلال تخصيص المزيد من الموارد ودعمها بالتقنيات الرقمية

الأساس المنطقي: إلى جانب فقدان الوظائف الذي يؤثر بشكل أكبر على الفئات الضعيفة، تزداد نسبة الفقراء في العديد من البلدان، ويمثل ذلك تحدياً متزايداً.

ينبغي تخصيص موارد كافية لتدابير الحماية الاجتماعية التي تعالج الاحتياجات المتعلقة بالأزمات، لا سيما برامج التحويل الاجتماعي، لأنها تساعد في دعم الاحتياجات الفورية والأساسية في كثير من الأحيان للمجموعات الحالية والناشئة من الفقراء والضعفاء لإنقاذهم من حالة الفقر. يجب أن تتضمن اللوائح والبرامج منظوراً يأخذ النوع بعين الاعتبار، وأن تكون مصممة وفقاً لاحتياجات النساء، وغيرهم من العمال المحرومين في الاقتصاد غير الرسمي.

بناءً على التدابير المؤقتة المتخذة خلال جائحة كوفيد-19، ينبغي زيادة الاستثمار في أنظمة الحماية الاجتماعية ليشمل برامج التحويلات النقدية والعينية، وكذلك مجموعة أوسع بكثير من الأنظمة، بما في ذلك التأمين الاجتماعي وبرامج الخدمات الشاملة، مثل دعم الطفل أو المعاشات الاجتماعية. من المهم استخدام مزيج من مصادر التمويل، في المقام الأول من خلال الموارد المحلية مثل الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي، لضمان المالية والاستدامة المالية وتقليل الضغط على الميزانيات الحكومية.

ينبغي دعم الحماية الاجتماعية الشاملة من خلال السياسات والبرامج المحددة على المستوى الوطني والتي تحمي جميع الناس طوال حياتهم من الفقر، لضمان عدم تخلف أحد عن الحماية. يمكن أن تشمل هذه البرامج أنظمة غير قائمة على الاشتراكات، تضمن على الأقل مستوى أساسياً من أمن الدخل وحصول الجميع على الرعاية الصحية.

ينبغي تعزيز التنسيق والتكامل المؤسسي والدولي في تصميم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية. يجب تسخير قوة التكنولوجيا الرقمية (مثل منصات الأموال المتنقلة) لتقديم الخدمات بسرعة وبطريقة آمنة ومسؤولة تحترم الخصوصية الفردية.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

تمويل مشروع الكومسيك: يصدر مكتب تنسيق الكومسيك، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، دعوات لتقديم مقترحات المشاريع كل عام. ومن خلال تمويل مشاريع الكومسيك يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل لتقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ توصيات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء استخدام تسهيلات الكومسيك لتمويل المشاريع. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم ندوات وبرامج تدريبية وزيارات دراسية وتبادل الخبراء وورش عمل وإعداد دراسات تحليلية وتقييمات للاحتياجات ومواد / وثائق تدريبية إلخ.

برنامج استجابة الكومسيك لفيروس كوفيد (CCR): بهدف معالجة التداعيات الحالية والمحتملة لوباء كوفيد، أطلق مكتب تنسيق الكومسيك برنامج استجابة الكومسيك لفيروس كوفيد (CCR) لصالح المؤسسات العامة في الدول الأعضاء. إن برنامج استجابة الكومسيك CCR هو بشكل أساسي من أجل التخفيف من الآثار السلبية للوباء على اقتصادات الدول الأعضاء. في إطار البرنامج CCR، يمول مكتب التنسيق أنواعاً معينة من المشاريع، التي ستركز على تقييم الاحتياجات وتبادل الخبرات وتقديم المنح المباشرة إلى المستفيدين النهائيين.